

محضر اجتماع المجلس الجماعي لمدينة وادي زم

خلال الدورة الاستثنائية بتاريخ 19 مارس 2024

جلسة مفتوحة للعموم

الورقة الحافظة

جلسة فردية

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة بني ملال خنيفرة

إقليم خريبكة

جماعة وادي زم

قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية

والاقتصادية والاجتماعية والرياضية

مصلحة كتابة المجلس والشؤون

الاجتماعية والمجتمع المدني

عقد المجلس الجماعي لمدينة وادي زم دورته الاستثنائية يوم الثلاثاء 19 مارس 2024، على الساعة الحادية عشر صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، برئاسة السيد محمد بنبيك رئيس المجلس الجماعي لوادي زم، وبحضور السيد: سيد أحمد الذاهبي ياشا المدينة.

- عدد الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس الجماعي: (31) عضوا.

- عدد الأعضاء الحاضرين (20) عضوا وهم السادة:

رئيس المجلس الجماعي	محمد بنبيك	-1
النائب الأول للرئيس	رحالى الكرمانى	-2
النائب الثالث للرئيس	محمد زيدانى	-3
النائب الرابع للرئيس	بناصر اليوسفى	-4
النائبة الخامسة للرئيس	نجاة ميري	-5
النائبة السادسة للرئيس	سناء المعدور	-6
كاتب المجلس	الحبيب كسمى	-7
عضو مجلس جماعة وادي زم	المصطفى العماري	-8
عضو مجلس جماعة وادي زم	بوعبيد غربال	-9
عضو مجلس جماعة وادي زم	مليكة بعلواث	-10
عضو مجلس جماعة وادي زم	هشام حسناوى	-11
عضو مجلس جماعة وادي زم	زهير برحيل	-12
عضو مجلس جماعة وادي زم	عزيزة شعير	-13
عضو مجلس جماعة وادي زم	سعاد محراث	-14
عضو مجلس جماعة وادي زم	محمود مدنى	-15
عضو مجلس جماعة وادي زم	لصيير بنعيادة	-16
عضو مجلس جماعة وادي زم	محمد المسعودى	-17
عضو مجلس جماعة وادي زم	الزهرة الباز	-18
عضو مجلس جماعة وادي زم	محمد حاكمى	-19
عضو مجلس جماعة وادي زم	خنان شقىمة	-20

- عدد الأعضاء المتغبيين بدون عذر: (لا أحد).
- عدد الأعضاء المتغبيين بعذر: (11) وهم السادة:
1- فاطنة نشاط ناتية كاتب المجلس
عضو مجلس جماعة وادي زم
2- محمد الهبطي
3- عبد الإله حرطيطي
4- بو عزة العيادي
5- خليل وهبي
6- انجود مدرانى
7- محمد الرحماني
8- محمد سكراط
9- محمد مائز
10- نزهة الشلاحي
11- نزهة اليوسفى
- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم: (لا أحد).
كما حضر أيضا السادة:
1- حسن ممدوح
مكلف بمديرية المصالح الجماعية ورئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية.
رئيس مصلحة كتابة المجلس والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني.
مكتب شؤون المجلس الجماعي.
مكتب شؤون المجلس الجماعي.
مكتب التواصل والعلاقات العامة.
مكتب الممتلكات الجماعية.
مكتب الإفتتاح الداخلي.
رئيس مصلحة الموارد المالية والشؤون الاقتصادية بالجماعة.
شيع المداخيل الجماعية.
رئيس مصلحة التعمير وتسيير المجال والبيئة والممتلكات.
رئيس قسم الجماعات الترابية بباشوية وادي زم.
رئيس مصلحة الشؤون القانونية بباشوية وادي زم.
2- عبد الإله اليامي
3- الميلودي هببي
4- محمد حاكimi
5- حسن الشافي
6- التهامي جابنادر
7- م. ابراهيم اشبوكي
8- أحمد العروسي
9- منصف المهدى
10- محمد رديوس
11- فؤاد الخطابي
12- صالح وحيدن

وبناء على جدول الأعمال الذي يضم النقط التالية:

- إعادة التداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.
- إطلاع المجلس الجماعي طبقاً لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات على الدعاوى القضائية المرفوعة على الجماعة.
- اتخاذ مقرر جماعي لبيع الممتلكات والمحجوزات التي لم يتم سحبها من طرف مالكيها داخل الأجل القانونية وكذلك بيع السيارات ، وذلك بواسطة سمسرة عمومية بالمزاد العلني.

بعد التأكيد من اكمال النصاب القانوني طبقاً لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وكلمة ترحيبية في حق الحاضرين من طرف السيد رئيس المجلس الجماعي، حيث بارك لهم شهر رمضان الكريم ، افتتح أشغال الدورة الاستثنائية في جلستها الفريدة ، وطبقاً لمقتضيات المادة 67 من القانون التنظيمي المذكور أعلن عن أسماء الأعضاء المتغيبين عارضاً لأعذارهم دون تسجيل أي اعتراض من طرف السادة أعضاء المجلس الجماعي، وذكر بنقط جدول الأعمال، وتم تناولها وفق ما هو مبين طيه.

التوقيعات

كاتب المجلس

الحبيب كسمى

رئيس المجلس الجماعي

محمد بن يحيى

النقطة الأولى: إعادة التداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة

العرض

في طرحه لهذه النقطة أشار السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه سبق طرحها خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2024 وتم تأجيل البث في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة إلى دورة استثنائية لاحقة، بحيث يتم اليوم إعادة التداول في المشروع ، وبأنه سيعطي الكلمة للسيد المصطفى العماري رئيس اللجنة المكلفة بالتعهير واعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء، على أن تلي ذلك المناقشة.

المصطفى العماري:

أوضح بأن مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة مبرم بين وزارة اعداد التراب الوطني والتعهير والإسكان وسياسة المدينة ومكتب الدراسات ، وهو يهم 06 جماعات حضرية و 26 جماعة قروية ، مما يستدعي التسريع به لأن تعطيله سيؤثر على إخراج تصميم التهيئة الجديد إلى حيز الوجود ، وبالتالي فالمطلوب من الجماعة دراسة المشروع وجمع كل الملاحظات ومراسلة الجهات المختصة بخصوصها قصد أخذها بعين الاعتبار ، مع تكوين لجنة لتتبع هذه الملاحظات مع القطاع المعنى ومكتب الدراسات.

وفي نفس الاطار بين بأنه لا يجب إغفال إيجابيات المشروع المتمثلة في مساحة 1000 هكتار المخصصة لمنطقة الأشطة الصناعية بالجهة الغربية للمدينة وكذا 2500 هكتار لإنتاج الطاقة الشمسية وتصديرها والكلنته بنفس المنطقة، مما سينعكس بالفع على ساكنة مدينة وادي زم ، مخبرا الحضور بأن هناك اجتماع عقد مؤخرا على مستوى جهةبني ملال - خنيفرة بحضور السيد والي الجهة وكذا السيد عامل إقليم خريبكة مع المجموعة الصينية "ZHgid" المختصة في إحداث وتنوير المناطق الصناعية للتسريع بإنجاز المشاريع الاستثمارية ، مما سينعكس أيضا على إحداث حوالي 10 ألف منصب شغل.

بعده قدم مقترحا يقضي بالتقليص بالمشروع من المناطق الخضراء المحيطة بالمدينة تفاديا لتجميد توسيع المجال الحضري لمدة 25 سنة، مختتما بالذكير بتكون لجنة لتتبع المشروع مع الجهات المعنية.

المناقشة

هشام حسناوي:

قال بأن المشروع يتضمن رؤية محلية وإقليمية ، مما يحتم الدفاع على ما يهم مدينة وادي زم ، مقترحا بدوره التقليص بالمشروع من الحزام الأخضر الذي سيعوق توسيع المدينة ، على اعتبار أنها يجب أن تظل مفتوحة للبناء ، وأنه مع التصويت على المشروع مع الملاحظات.

محمد المسعودي:

قال بأن المشروع في نظره و يمنى بأن يكون خاطئا فيه ما يشبه المؤامرة ، ذلك أن الدراسة أعطيت من طرف الوزارة الوصية على القطاع لمكتب الدراسات ، لاسيما أن ممثلي الوكالة يقولون بأنه لا دخل لهم في ذلك ولم يقدموا رؤيتهم ، ويضيف مؤامرة لأنه عندما نضع حزاما أخضر سيحكمنا ذلك لمدة 25 سنة ، ملتفا الانتباه بأنه كانت هناك 60 هكتار مخصصة لمنطقة اللوجستيك ، في حين يتم الحديث حاليا على توجيه ذلك لجماعة قروية بتمويل من الجهة ، متسائلا عن جدوى ومغزى زيارة مسؤولي مجلس الجهة وأعضائها لمستشفى وادي زم ؟ طالبا

التكلل لما فيه صالح المدينة التي تحتاج لعدة مشاريع ، طارحا مشكل الوضعية الكارثية للطريق بمدخل المدينة من اتجاه مولاي يوزة ، خاصة مسألة الفيضانات مع كل تساقطات مطرية .

محمد حاکمی:

وأشار أنه عند اجتماع اللجان الدائمة المنبثقة عن المجلس بخصوص النقطة تم ادراج عدة ملاحظات و توصيات كان جديراً الذكر بها خلال هذه الجلسة ، ملاحظنا أن ما أثار انتباهه هو المناطق الخضراء ، لذا فهو يغتنم المناسبة للذكر بالمشروع الملكي المتعلق بمحطة التصفية و علاقه ذلك بالمنتزه الأخضر ، مما يحتم الحديث عن مثل هذه الأمور.

رئيس المجلس الجماعي :

أوضح بأن المناطق الخضراء سبق مناقشة موضوعها وتم الوقوف على إيجابياتها وسلبياتها ، وفي هذا الصدد بين أن الإيجابي بخصوص المنطقة الخضراء جوار حي المسيرة هو الحد من انتشار البناء العشوائي لتوارد الأراضي السلالية ، في حين أن السلبي لهذه المناطق هو أن المدينة ستعود محاصرة ، لاسيما وأن هناك أكراها تعيق توسيع المدينة بفعل عدة عوامل كالهضبة الفوسفاتية والملك العسكري والملك الغلوبى وغيرها ، مما سيغلق علينا المنافذ ويصبح التوسيع طوليا ، وبالتالي فهو يقترح أن تبقى المنطقة الخضراء المحاطة بحي المسيرة بالجهة التي لا تعوق العمران وتحدى في نفس الوقت من انتشار البناء العشوائي .

ذلك تطرق في سياق ما جاء في تخل السيد محمد المسعودي إلى غاب عدالة مجالية على مستوى الجهة وسيادة المحاباة ، ذلك أن موقع مدينة وادي زم الاستراتيجي كصلة وصل وربط بمختلف الجهات ، وتتوفرها على محولين للطريق السيار وخط السكة الحديدية بجهلها ويعطيها الأولوية للاستفادة من منطقة اللوجستيك التي استفادت منها جماعة بني يخلف ، علما أن وادي زم مؤهلة أيضاً لذلك بحكم الرصيد العقاري المتمثل في توفر الأراضي السلالية .

أما بخصوص المجموعة الصينية التي تحدث عنها السيد المصطفى العماري فقد بين بأن موقع المشروع الذي يندرج ضمن هذا الإطار غير معروف حاليا، قائلاً بأن عزاءنا يتمثل في المنطقة الصناعية بسيدي الضاوي ، وبأن الخير لازال قادما عند إحداث عدة مصانع بهذه المنطقة ، موضحاً بخصوص ما قاله السيد محمد المسعودي حول زيارة السيد رئيس الجهة ومرافقه بأنه غير معروف لنا سبب الزيارة والمرور مرور الكرام بوادي زم، لأنّه كان من المفترض إخبارنا من لذتهم حيث كنا نود أن نتبرّك بهم ، مضيّفاً أنّنا لا نأخذ حقنا من الجهة ، لأنّه باستثناء مشروع تهيئة طريق الرابط فإن اتفاقية الشراكة لإنجاز البرنامج المتندّج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم البالغة مساحة الجهة فيها 40 مليون درهم تتضمّن عدة متطلبات وتزييلها سيكون شبه مستحيل ، مركزاً على غياب عدالة مجاليّة على مستوى الاستفادة من مشاريع الجهة ، قائلاً أنه على ممثلينا بالجهة المعنية تحمل مسؤوليتهم في هذا الاتجاه ، واختتم موضحاً بأن وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة هي المتعاقدة بالفعل مع مكتب الدراسات حول مشروع مخطط التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة، كما أنه لا يجب الإغفال بأن تصميم التهيئة هو الذي سيتحكم لنسبة ما هو عملي وعمداته بالمدينة

وحول المنطقة الصناعية أشار بأنها ستكون قرب سidi الضاوي ومنطقة الأنشطة بالبراكشة ، على اعتبار أن توطين مثل هذه المشاريع بالجماعات الفروية المحيطة ستكون له انعكاسات إيجابية على وادي زم ، سواء من حيث الحد من الهجرة الفروية نحو المدينة وما يستتبع ذلك من انتشار حرف هامشيّة كالباعة الجائلين والعربات المجرورة وغيرها من المشاكل التي تتحملها الجماعة ، لأنه إذا تأهلت جماعات كالسماعة وبني سمير وتأشافت وبين مزروي سينتعكس ذلك

بالإيجاب على وادي زم، مختتما بضرورة المصادقة على مشروع المخطط التوجيبي للتهيئة العمرانية لإقليم خريبكة مع التحفظات واللاحظات المسطرة وإدراج ذلك بمحضر هذه الجلسة.

مقرر عدد: 89 بتاريخ 19 مارس 2024.

- النقطة المتعلقة بإعادة التداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة الاستثنائية في إطار جلسه المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2024.
- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 36-06-36-42 (الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى) - 48 (الفقرة الأولى) - 67 - 85 - 92 - و 101 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بإعادة التداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 19

عدد الأصوات المعتبر عنها: 19

عدد الأعضاء الموافقين: 19 وهم السادة:

1- محمد بنبيكة	11- هشام حساني
2- رحالي الكرماني	12- عزيزة شعير
3- محمد زيداني	13- سعاد محران
4- بناصر اليوسفى	14- محمود مدنى
5- نجاة ميري	15- ليصبر بنعيادة
6- سناه المعدور	16- محمد المسعودى
7- الحبيب كسمى	17- الزهرة الباز
8- المصطفى العماري	18- محمد حاكمى
9- بو عبيد غربال	19- حنان شقىمة
10- مليكة بعلوش	

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

يقرر ما يلى:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم باجماع الأصوات المعتبر عنها لأعضائه الحاضرين على مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة موضوع الارسالية العاملية عدد 7926/ع.خ/ك.ع/ق.ت.ب بتاريخ 26 دجنبر 2023، مع التأكيد على ضرورةأخذ الملاحظات التالية بعده بعين الاعتبار وإدراجهما به وهي:

- أن مخطط توجيه التهيئة العمرانية لم يتضمن مشروعًا يبيّن على طول قناة تصريف مياه الأمطار أخذًا بعين الاعتبار نقطتي الماء بعين برئي وعن الحاجبات الغائتان بالمياه الجوفية، علماً أن الدراسة الأولية متوفرة لدى الجماعة.
- إعادة النظر في الأحياء الخضراء داخل مجال التهيئة للتصميم الحالي، مع إيقاف التخطيط المستقبلي مفروضاً بمخرجات الدراسة التي سيتم إجراؤها لتحيين تصميم التهيئة.
- عدم تعين مواقع المرافق المقترحة داخل مدار التهيئة الحالي للمدينة وترك الأمر للدراسة الخالصة بإعداد وتحيين تصميم التهيئة.

- المنطقة الغربية: (من اتجاه خريبكة)

أنه عوض منطقة خضراء كما وردت بالمشروع، بأن تحدد كمنطقة مقتوحة للبناء لأن موقع هذه المنطقة الخضراء سيعيق انجاز المشاريع التنموية التي ستتدخل في منظومة مشاريع المجمع الشريف للفوسفات (موقع تجربة السيارات والمشاريع الملحقة به).

- المنطقة الجنوبية: (من اتجاه الفقيه بن صالح)

- ✓ حذف مشروع المنطقة السياحية كما جاء بمخطط توجيه التهيئة العمرانية لكونه لم يأخذ بعين الاعتبار تجزئةبني سمير المصايف عليها والتي تتضمن مشروعين يتمثلان في مرافق مركز الدرك الملكي ومركز الوقاية المدنية بنفس الموقع.
- ✓ أنه يجب تعويض المنطقة الخضراء الواردة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية ، لاسيما وأنه ومنذ التصميم السابقة وهذا المكان مخصص كمنطقة خضراء والتي لم تتجز لحيه ، وبأن تكون منطقة مقتوحة للبناء لكون المقترح بالمشروع لا يتماشى مع المحيط الذي أصبح أهلاً بالسكن ، ويجب فقط استثناء الجزء الكائن بالواد الذي يجب الاحتفاظ به كمنطقة خضراء في النساءها مع المسار الأخضر.
- ✓ أن موقع المقبرة بالمشروع لا يتماشى مع المحيط الذي يتضمن بتصميم التهيئة مشاريع سكنية وتجارية كالسوق الأسبوعي الجديد.
- ✓ توسيع المدار الحضري بهذه المنطقة إلى حدود الملك الغاليوي .

- المنطقة الشمالية والشرقية: (من اتجاه أبي الجعد)

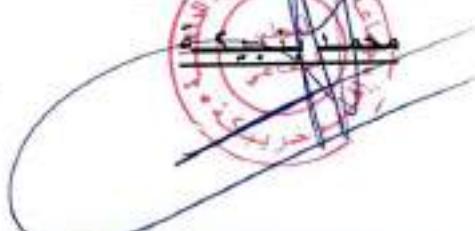
أن هذه المنطقة بالمشروع حدثت كمنطقة خضراء إلى حدود المدار الحضري ولم تأخذ بعين الاعتبار توجهات الجماعة في إطار مشاريع تنموية مستقبلية التي ستحدث بمنطقة الاحتياط الاستراتيجي التي يجب الاحتفاظ بها كما هي في تصميم التهيئة الحالي والتي ستترجم لنفس الغرض بتصميم التهيئة الجديدة.

التوقعات

كاتب المجلس



رئيس المجلس الجماعي



النقطة الثانية:

اطلاق المجلس الجماعي طبقاً لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات على الدعاوى القضائية المرفوعة على الجماعة.

بخصوص هذه النقطة، أوضح السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه طبقاً لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات، فإن الرئيس يطلع المجلس وجوباً على كل الدعاوى القضائية التي تم رفعها خلال الدورة العادية أو الاستثنائية الموالية لتاريخ إقامتها، وفي هذا الشأن أشار إلى ما يلي:

الموضوع :

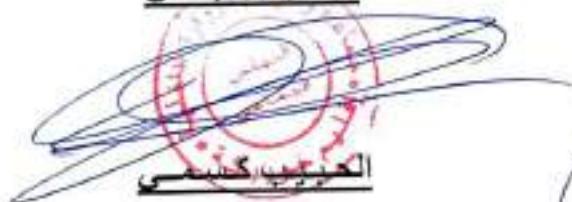
- ملف عبد العالك الحاجي.
- ملف رقم: 2024/7110/131.
- الشعبة : القضاء الشامل .
- نوع القضية : قضاء الإلغاء
- ✓ الملف راجح بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء وتم ادراجه بجلسة 21/02/2024 ،
محال على الجماعة من أجل الجواب على المقال الافتتاحي.

الموضوع :

- ملف عبد الفتاح لفطيمي.
- ملف رقم: 2024/7110/132.
- الشعبة : القضاء الشامل .
- نوع القضية : قضاء الإلغاء
- ✓ الملف راجح بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء وتم ادراجه بجلسة 21/02/2024 ،
محال على الجماعة من أجل الجواب على المقال الافتتاحي.

التوقيعات

كاتب المجلس



الدعاوى المفروضة على الجماعة

رئيس المجلس الجماعي



محمد بن الحسنه

النقطة الثالثة:

اتخاذ مقرر جماعي لبيع الممتلكات والمحجوزات التي لم يتم سحبها من طرف مالكيها داخل الأجال القانونية وكذلك بيع السيارات ، وذلك بواسطة سمسرة عمومية بالمراد العلني

العرض

في عرضه لهذه النقطة، ذكر السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه سبق وأن تم القيام بمعاينة ميدانية من طرف لجنة جماعية للوقوف على جميع المحجوزات والممتلكات والسيارات المراد بيعها ، وبأن لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وللجنة المرافق العمومية والخدمات عقدتا اجتماعا مشتركا بهذا الخصوص والموجودة تفاصيله في التقرير بين أيدي الحضور ، مضيفا بأن المحجز تجاوز طاقته الاستيعابية، في حين أن الجماعة تتلقى باستمرار مجموعة من المراسلات من عبد الشرطة والمصالح المختصة يطالعون من خلالها إيداع السيارات والعربات المجرورة والدراجات النارية المحجوزة بهذا المرفق، ونظرا للضغط عليه بفعل الانتظار ، يتم حاليا إيداع عدة سيارات خارجه ، واقفا على خطورة هذه المسألة ، لما قد يتربّع عن ذلك من مسؤولية مدنية والتي تتطلب المحافظة على هذه الممتلكات ، مما يحتم على الجماعة بيع الممتلكات والمحجوزات التي لم يتم سحبها من طرف مالكيها داخل الأجال القانونية، علما أن منها ما هو قديم جدا ، وذلك في انتظار تشبييد مستودع آخر بأرض السوق الأسيوخي الجديد التي ترجع ملكيتها للجماعة ، مع الاحتفاظ بالورشات بالمستودع الحالي ، على اعتبار أن ذلك لن يكون مكلفا و بأن المسطرة جارية مع وزارة الداخلية لإعادة التخصيص بخصوص الأرض المذكورة لاستغلالها في مثل هذه المشاريع،
بعده فسح باب المناقشة.

المناقشة

هشام حسناوي:

أكمل على ضرورة بيع السيارات المحجوزة كممتلكات تفاديا لأي مشكل.
رئيس المجلس الجماعي:

أوضح بأن عملية البيع ستجرى وفق حرص (par lot) وبأنه تمت مراسلة المصالح الخارجية (المحكمة الابتدائية، الشرطة، الدرك، مصلحة تسجيل السيارات) للوقوف على الحالة القانونية لهذه السيارات ، وبالتالي ستقتصر عملية البيع على السيارات والدراجات والشاحنات المتلاشية وغير الصالحة للسيادة ، وأنه جرت العادة باستدعاء أمناء الحرف حسب نوع التبوعات المتعلقة بكل حرفة للاستئناس برأيهم وكذا استدعاء ممثلي مركز الفحص التقني من أجل الاستشارة.

محمد زيداني:

اقترح تقديم طلب إلى القضاء وذلك لتعيين خبير ميكانيكي ل القيام بخبرة لحماية أنفسنا من أي مشكل.

الحبيب كسمى:

اقترح بدورة الاستعانة بالقضاء لتعيين خبير ميكانيكي من أجل المعاينة وتقديم الرأي الاستشاري.

رئيس المجلس الجماعي:

رحب بالفكرة مبرزاً أنه لا إشكال في استدعاء خبير ميكانيكي عن طريق القضاء، إذا كان ذلك ممكناً من الناحية المالية حسب تبويض الميزانية قصد أداء الرسوم القضائية.

محمد المسعودي:

اعتبر أن تعين خبير ميكانيكي عن طريق القضاء لتحديد الثمن سيطلب وقتاً لا يستهان به، مما قد يؤدي إلى تأخير عملية إجراء السمسرة.

محمد حاكمي:

بعد أن تساءل عن الطريقة التي ستجرى بها عملية البيع؟ قال بأن هناك أحد ورد ونحن مقبلون على اتخاذ مقرر في الموضوع ، وبالتالي وجب الوقف على الصيغة الملائمة المتعلقة بهذه السمسرة والتي يجب أن تكون مفهومة لدى الجميع .

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح بأن عملية البيع ستجرى كما سبق شرحه وفق حصص (lot) وبأنه لا يمكن أن يكون هناك بيع للكيلوغرام، مشيراً بأن هناك سيارات في حالة جيدة وأخرى غير ذلك وتختلف أثمنتها الافتتاحية ، لذا سيتم اللجوء للبيع حسب الحصص، كما ذكر بأن الجماعة سبق وأن قامت بسمسرة عمومية في هذا الإطار ولم يتم لعدم افتتاحنا بالأئمه المقدمة.

محمد حاكمي:

قال بأنه يجب على المشاركين في السمسرة التوفير على تعريف ضريبي، وتساءل عن إمكانية دخول السمسرة من طرف الأشخاص الذاتيين؟

رئيس المجلس الجماعي:

أكد على وجوب توفر المشاركين في السمسرة بالفعل على تعريف ضريبي ، علماً أن السمسرة يشارك فيها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المتوفرين على الوثائق القانونية المطلوبة.

هشام حسابي:

ذكر بأن الجماعة أصبحت مؤطراً بقانون المالية وقانون الصفقات العمومية بحيث أنه لا يجب مشاركة الأشخاص الذاتيين في السمسرة العمومية.

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح بأن الجماعة كمؤسسة منخرطة مع الدولة في هذا الاتجاه ومتزمرة بتطبيق القانون.

المصطفى العماري:

تساءل فيما إذا كانت هذه السمسرة ستكون عن طريق فتح الأظرفة.

رئيس المجلس الجماعي:

أشار على أن هذه السمسرة ستكون وفق المسطرة المقررة في دفتر التحملات الذي سيرفق بمحضر الجلسة.

مقرر عدد: 90 بتاريخ 19 مارس 2024.

- النقطة المتعلقة باتخاذ مقرر جماعي لبيع الملاشيات والمحجوزات التي لم يتم سحبها من طرف مالكيها داخل الأجال القانونية وكذلك بيع السيارات ، وذلك بواسطة سمسرة عمومية بالمزاد العلني.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة الاستثنائية في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2024.
- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-36-42 (الفقرة الأولى) - 48 (الفقرة الأولى) - 92-67 و 94 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة باتخاذ مقرر جماعي لبيع الملاشيات والمحجوزات التي لم يتم سحبها من طرف مالكيها داخل الأجال القانونية وكذلك بيع السيارات ، وذلك بواسطة سمسرة عمومية بالمزاد العلني.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلى:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت:	17
عدد الأصوات المعتبر عنها:	15
عدد الأعضاء المواقفين:	15 وهم السادة:

9- مليكة بعلوش	1- محمد بنبيكة
10- بو عبيد غربال	2- رحالي الكراني
11- هشام حسنابي	3- محمد زيداني
12- عزيزة شعير	4- بناصر اليوسفي
13- سعاد محراث	5- نجاة ميري
14- بصير بنعبدة	6- سناه المعدور
15- محمد المسعودي	7- الحبيب كسمى
	8- المصطفى العماري

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (02) وهما:
 - 1 محمد حакمي
 - 2 حنان شقيمة

يقرر ما يلى:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعتبر عنها لأعضائه الحاضرين في إطار مقرر هذه النقطة على عملية البيع وعلى دفتر التحملات والشروط الخاص ببيع المحجوزات التي لم يتم سحبها من طرف مالكيها داخل الأجال القانونية التالي بعده، مع اعتماد الدفتر المذكور في عملية البيع المشار إليها وفي جميع البيوعات من هذا القبيل التي تقوم بها الجماعة.

دفتر التحملات والشروط
الخاص ببيع المحتجزات التي لم يتم سحبها
من طرف مالكيها داخل الأجال القانونية

- بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.20.91 الصادر في 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير وتميم القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) المتعلق بتنفيذ القانون رقم 07-39 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) القاضي بسن نظام المحاسبة العمومية الجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على المرسوم رقم 1.20.801 الصادر في فاتح رمضان 1442 (14 أبريل 2021) بتغيير وتميم المرسوم رقم 2.12.349 الصادر بتاريخ 08 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.
- بناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر بتاريخ 08 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية كما تم تغييره وتميمه.
- بناء على قرار وزير الداخلية رقم 18-672 الصادر في 18 جمادى الثانية 1439 (7 مارس 2018) يقضي بتحديد كيفيات تأليف لجان طلب العروض المفتوح أو طلب العروض المحدود أو بالانتقاء المسبق وكذا لجنة المباراة الخاصة بالجماعات الترابية.
- بناء على القرار الجبائي الجماعي المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة.
- بناء على مقرر المجلس الجماعي لمدينة وادي زم المتخد في دورته الاستثنائية بتاريخ 19 مارس 2024 .

يقرر ما يلي :

الفصل الأول : بيان المحجوزات المعدة للبيع :

يهدف دفتر التحملات هذا إلى تنظيم وتحديد المسطرة المتعلقة ببيع المركبات والمنقولات والأشياء المحجوزة التي لم تسحب داخل الآجال القانونية من المحجز الجماعي لجماعة وادي زم وفقا للشروط والتحملات المبينة أدناه.

الفصل الثاني : مرحلة إعداد لائحة البيوعات

تنولى اللجنة المكونة من :

- رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم أو من ينوب عنه كرئيس للجنة،
- مدير المصالح أو من ينوب عنه،
- القاپض الجماعي أو من ينوب عنه،
- رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة أو من ينوب عنه،
- رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات أو من ينوب عنه،
- رئيس مصلحة الموارد المالية والشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنه،
- شسيع المداخيل أو من ينوب عنه،
- رئيس مصلحة التعمير وتدير المجال والبيئة والممتلكات أو من ينوب عنه،
- ممثل السلطة المحلية،
- المسؤول عن المحجز الجماعي أو من ينوب عنه.
- ويمكن للرئيس أن يستدعي كل شخص يستطيع تقديم بيانات وإيضاحات في الميدان التقني.

إعداد قائمة ستوية بالمركبات والمنقولات والأشياء المحجوزة والتي لم تسحب داخل الآجال القانونية من المحجز. والمستوفية لمدة المكتوب القانونية، وذلك قصد اقتراحتها للبيع عن طريق السمسرة.

الفصل الثالث :

يتبعن على كل راغب بالمشاركة في السمسرة العلنية أداء ضمانة مؤقتة تؤدي مسبقا لدى القاپض الجماعي لواudi زم، أو ضمانة بنكية تقدم لرئيس اللجنة قبل انطلاق عملية السمسرة وتبلغ 3% من الثمن الافتتاحي للسمسرة عن كل حصة.

وكل راغب في المشاركة ملزم قبل حصر لائحة المزايدين من طرف لجنة السمسرة الإدلاه للجنة بما يلي :

- كناش التحملات مصادق عليه،
- وصل أداء الضمانة المؤقتة أو الضمانة البنكية طبقا للفصل الثالث من هذا الكناش،
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمشارك أو السجل التجاري بالنسبة للأشخاص المعنوين.

تسلم هذه الوثائق لرئيس لجنة السمسرة.

الفصل الرابع :

يعتبر لاغيا ومرفوضا كل تعهد لا يتضمن الوثائق المنصوص عليها في الفصل الثاني.

الفصل الخامس :

تعتبر الأئمه التقديرية المحددة من طرف اللجنة هي ثمن افتتاح السمسرة.

الفصل السادس :

تتم عملية السمسرة من طرف لجنة مكونة من :

أ- بصفة تداولية :

- الأمر بالصرف أو من يمثله رئيساً للجنة.
- مدير المصالح أو من ينوب عنه.
- القابض الجماعي أو من ينوب عنه.
- رئيس مصلحة الموارد المالية والشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنه.
- رئيس مصلحة التعمير وتدير المجال والبيئة والممتلكات أو من ينوب عنه.
- شسيع المداخيل أو من ينوب عنه.

ب- بصفة استشارية :

- المسؤول عن المحجز الجماعي أو من ينوب عنه.
- كل شخص يستطيع تقديم بيانات وإيضاحات في الميدان التقني.

الفصل السابع :

يتم تقدير الثمن الافتتاحي للسمسرة بالنسبة لكل حصة معروضة للبيع من طرف اللجنة المذكورة في الفصل الثاني أعلاه، ويعلن عنها بالإعلان الخاص بالسمسرة، مع اشراك كل شخص في لجنة السمسرة يستطيع تقديم بيانات وإيضاحات في الميدان التقني، ويعهد للجنة المذكورة بالمعاينة وتحديد الثمن الافتتاحي.

الفصل الثامن :

يصر المعهد بأنه اطلع على المحجوزات موضوع هذا الدفتر وتعرف عليها معرفة تامة قبل تقديم عرضه ولا يجوز له المطالبة لاحقاً بأي تخفيض في العرض الذي تقدم به أثناء عملية السمسرة.

الفصل التاسع :

يجب على كل من يرغب في المشاركة في عملية إجراء السمسرة لبيع المحجوزات والمتلاشيات أن يطلع عليها بالمحجز الجماعي طيلة أيام وأوقات العمل وقبل اليوم المحدد للسمسرة قصد المعاينة والتأكيد ولا يجوز له المطالبة بأي تخفيض أو إعفاء بعد رسو السمسرة عليه.

الفصل العاشر :

يتلزم الشخص الذي رست عليه السمسرة أن يؤدي الثمن حالاً مع زيادة نسبة 10% دفعه واحدة إلى القابض الجماعي إما بواسطة شيك مصدق عليه أو نقداً.

بعد انتهاء عملية السمسرة ترجع الضمانة المؤقتة إلى المشاركين الذين لم ترس عليهم هذه العملية أما بالنسبة للشخص أو الأشخاص الذين رست عليهم السمسرة فيسترجعون ضماناتهم المؤقتة مباشرة بعد استكمال الإجراءات الإدارية والمالية.

الفصل الحادي عشر :

المحجوزات المعروضة للبيع تباع كما هي بأرقام اللوحة كما حجزت بالنوع والعلامة التجارية التي تحملها والحالة الميكانيكية والهيكلة التي عليها، وعلى المشتري الاطلاع والتأكد منها ولا يحق له طلب التعويض لأي سبب كان وفي أي وقت من الأوقات، ولا يمكنه المطالبة بملف البيع الخاص بالسيارات أو المركبات أو الدراجات موضوع البيع بالمرزاد العلني ، لكونها غير قابلة للسيافة.

الفصل الثاني عشر :

يتلزم المشتري بنقل المحجوزات والمتلاشيات التي اشتراها في أجل لا يتعدي أسبوع، ويتحمل كافة النفقات المتعلقة بالشحن والنقل والتفرير، وفي حالة عدم السحب في الآجال المحددة يتحمل المشتري واجبات المحجز.

الفصل الثالث عشر:

إن محضر اللجنة المشرفة على عملية إجراء السمسرة يعتبر هو الأساس ولا يمكن مطالبة الجماعة بأية وثيقة أخرى في هذا الصدد كما أنه يجوز للمشتري الحصول على الشهادات الإدارية الضرورية في إطار القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

الفصل الرابع عشر:

يتحمل المشتري كافة النفقات المتعلقة بالتسجيل والتنبر وكذا مختلف الضرائب والرسوم الواجبة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

وادي زم في :

رئيس مجلس جماعة وادي زم
إمضاء:

التوقيعات

كاتب المجلس



رئيس المجلس الجماعي



المملكة المغربية
 جهة بني ملال خنيفرة
 أقليم خريبكة
 جماعة وادي زم
 قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية
 والاقتصادية والاجتماعية والرياضية
 مصلحة كتابة المجلس والشؤون
 الاجتماعية والمجتمع المدني

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السيدة العالية بالله
موجهة إلى الديوان الملكي
الرباط

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

يتشرف رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم على إثر انتهاء أشغال الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم الثلاثاء 19 مارس 2024، بأن يتقدم أصالحة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء المجلس الجماعي المذكور، وعن سكان المدينة قاطبة إلى السيدة العالية بالله، جلالة الملك سيدى محمد السادس دام له النصر والتائيد بأيات ولاياتهم وإخلاصهم وتشبيثهم بأهداب العرش العلوي المجيد، راجين منه تعالى أن يحفظ جلالته وأن يطيل في عمره، مهنين جلالته بحلول شهر رمضان الأبارك أعاده الله عليه وعلى أسرته وعلى شعبه والأمة الإسلامية كافة بالرقي والازدهار.

حفظ الله جلاله الملك سيدى محمد السادس وأيده ، وحقق على يديه الكريمتين ما يصبو إليه شعبه الوفي من كرامة وعزة ، راجين منه تعالى أن يجعله ذخرا وسندا لهذه الأمة وقائدا لمسيرتها التنموية، وضامنا لاستقرارها وأمنها ووحدتها، وأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل المولى الحسن، وصاحب السمو الأميرة الجليلة للا خديجة، وشدد عضده بشقيقة صاحب السمو الأمير مولاي رشيد، وبباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب الدعوات.

والسلام

حرر بواudi زم في: 19 مارس 2024

خادم الاعتاب الشريف
 رئيس المجلس الجماعي لوادي زم

إمضاء: محمد بن بيركة